ضمان القروض و أثره على تمويل تجارة التجزئة الغذائية في الأردن دراسة تطبيقية على إقليم الوسط .

د. محمد الزيادات د. محمد العوامره د.صلاح الرواشدة
جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط في الأردن من خلال الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي والوصفي، إنطلاقاً من إختبار فرضيات مشكلة الدراسة لإظهار مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ: رأس المال المستثمر، الهدف من القرض، مدى إلتزام القرض بالجدوى المالية والاقتصادية، القوى العاملة في مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، الضمانات المقدمة، إضافة إلى سنوات الخدمة والخبرة التراكمية على برنامج ضمان القروض واتساع حجمه إعتماداً على مجموعة من الأدبيات لما لهذا القطاع (تجارة التجزئة الغذائية) من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث بنيت نتائج الدراسة أن هذه المتغيرات ذات أثر إيجابي على حجم النشاط لبرنامج ضمان القروض أو قيمة القرض المعطى. الأمر الذي يتطلب من قطاع المصارف ولا سيما الشركة الأردنية لضمان القروض في الأردن ضرورة توفير التمويل اللازم لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية و المحافظة على ديمومتها بما يضمن لها البقاء والحد من تعثرها .

Abstract

This study aimed to show the effects of loans insurance on finance of food retailing institutions projects in the middle region in Jordan by depending on prescriptive & econometrics analysis method by test the hypothesis of study problems to show how the independent variables effects which content from investment money, the aim from loan. how these loans can in banking an economic human resources in food retailing institutions, presented insurances added to years of service and accumulative experience, on loans insurance program, size wide depending on group of articles that because food retailing institutions sector has an importance in national economic that results of this study show that all those variables have a good effect on size of activity to loans insurance program. Or the value of given loan, which needs from banking sector includes the Jordan company for loans insurance. In Jordan the necessity of saving needed finance to food retailing institutions protecting governorate keeping on its suitable which keeps to this program its sustainable and decrease of its declined.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تتسم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على اختلاف أحجامها بكونها ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم وفي الأردن بشكل خاص، فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وكذلك مقارنة بحجم الأيدي العاملة لدى إجمالي المؤسسات، كما أن معدل مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة يفوق كثيراً الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فيها، الأمر الذي يؤكد على دورها الأساسي في المجال التنموي بشكل أكبر من مؤسسات تجارة التجزئة الأخرى بعد أن أثبتت قدرتها في معالجة معظم المشكلات الرئيسية، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية كونها تشكل ميداناً متطوراً لتحسين المهارات والكفاءات التسويقية والإنتاجية، حيث وجدت هذه المؤسسات في الأردن مختلف أشكال الاهتمام والرعاية من قبل المؤسسات المصرفية .(FMI, 1, 17)

وانطلاقاً من ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة التحليل الوصفي للدور التنموي الذي تضطلع به مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن، وذلك من حيث التعرف على حجم الاستثمار وأهم المميزات لهذه المؤسسات، وبالتالي دور هذه المؤسسات في الحد من البطالة وزيادة الانتاج، ثم التعرف على أهم الضمانات والمصادر التمويلية اللازمة ، إضافة إلى المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات بمختلف أحجامها، وكذلك إظهار الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لبرامج ضمان مخاطر القروض في الأردن من خلال التركيز على الشركة الاردنية لضمان القروض كشركة متخصصة مع إظهار المزايا والحوافز المقدمة من البنك المركزي للمؤسسات المصرفية المشاركة في هذه البرامج، ثم تم مناقشة أهم الانجازات والتجارب لبرامج ضمان القروض المنفذة في الأردن بالنسبة لهذه المؤسسات، وأخيرا التعرف على برامج ضمان القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن وتحديداً في إقليم الوسط.

مشكلة الدراسة وعناصرها :

تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الدور الذي تقدمه مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في التقنية الاقتصادية والاجتماعية و كذلك المشاكل التي قد تعترض التمويل اللازم لهذه المؤسسات لما تمتاز به من مزايا تساعد على اقامتها بتكاليف رأسمالية متدنية مقارنة بغيرها من المؤسسات, وتتبع مشكلة الدراسة هذه الدراسة من خلال الاجابة على التسأولات التالية:-

- ما هي أهم المشاكل والصعوبات التي تعترض نمو وتطور مؤسسات التجزئة الغذائية والتي تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة'
- ما هو المدى الذي تستجيب فيه المؤسسات المالية للتعامل مع مشاريع التجزئة الغذائية . وما هو أثر ذلك في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات.
- ما هي ابرز المعيقات والعوامل التي تؤثر في فعالية برامج ضمان القروض الموجهة الى خدمة مشاريع التجزئة الغذلئية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما مدى التفاوت بين المؤسسات المالية في تعاملها مع القروض المضمونة الموجهة الى مشاريع التجزئة الغذائية .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة كونها تناقش موضوع هام يتعلق بضمان القروض وأثره على نشاط تجارة التجزئة الغذائية بشكل خاص، مع إظهار الحوافز والمزايا المقدمة من قبل القطاع المالي الأردني للنهوض بنشاط تجارة التجزئة الغذائية لما له من دور فاعل في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يأتي هذا إنسجاماً مع إنجازات برامج ضمان القروض المنفذة في الأردن بالنسبة لهذه المؤسسات، وقد جاءت أهمية هذه الدراسة لتؤكد بالحقائق والأرقام إظهار أثر ضمان القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى اظهار دور قطاع التجزئة الغذائية في الاقتصاد الوطني ,ويمكن أظهلر ذلك من خلال: التعرف على:

- أهم الضمانات والمصادر التمويلية اللازمة
- والمعوقات التي تواجه نشاط تجارة التجزئة الغذائية في الأردن ضمن مجموعة من الفرضيات.
- معرفة أثر برامج القروض وضمانها في تطور واستمرارية مشاريع التجزئة الغذائية
- تتبع أثر ما أحدثته برامج ضمان القروض في المؤسسات المالية من مساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- الخروج بتوصيات تساعد على تحسين أداء ضمان القروض وأداء المؤسسات المالية للعمل على دعم مسيرة التجزئة الغذائية في تجارة التجزئة الغذائية .
- تحليل أثر برامج الاقراض في توجيه المستثمرين نحو زيادة الاقبال على الاقتراض من المؤسسات المالية.

فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة فقد تم صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو المبين تالياً:

1- لاتوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين برنامج ضمان القروض وإتساع حجمه لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية وبين كل من رأس المال المستثمر، الهدف من القرض، مدى إلتزامه بالجدوى الاقتصادية، عدد القوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة في مؤسسة التجزئة الغذائية، الضمانات المقدمة، بالإضافة الى سنوات الخدمة (الخبرات التراكمية).

2- إن انخفاض نسبة التعثر في المصارف والمؤسسات المالية بسبب التمويل المقدّم لا يؤثر على تعامل المصارف والمؤسسات المالية مع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية.

محددات الدراسة

يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي واجهت الباحثين عند إعداد هذه الدراسة بما يلي:

أ- إختصرت فترة الدراسة على السنوات (1996-2009م) فقط وهي تمثل الفترة التي نشرت عنها البيانات الخاصة لكافة مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الاردن وتحديداً على مستوى إقليم الوسط.

ب- إقتصار النطاق الجغرافي للبيانات ولا سيما المنشورة من قبل دائرة الاحصاءات العامة عن مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على إجمالي المملكة والأقاليم وعدم إظهار كامل التفصيلات اللازمة لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية على مستوى المحافظات والألوية بالشكل المطلوب.

ج- قلة الدراسات السابقة التي تربط ضمان القروض مع قطاع التجزئة عموما والتجزئة الغذائية تحديدا.

مجتمع الدراسة: اشتملت الدراسة على البنوك والمؤسسات المصرفية (البنك الاسلامي الاردني, بنك الاسكان للتجارة والتمويل , الشركة الاردنية لضمان القروض,صندوق التنمية والتشغيل,مؤسسة نور الحسين,الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية,هي الاكثر استقبالا للمستثمرين في مشاريع التجزئة الغذائيةوهي من مجموع المؤسسات المصرفية الموقعة اتفاقية ضمان قروض شركة ضمان القروض وبالتالي فانها تمثل مجتمع الدراسة في اربع محافظات فقط تمثل اقليم الوسط وهي (العاصمة عمان ,الزرقاء,البلقاء,مادبا). ويشمل نطاق الدراسة جميع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية والتي حصل اصحابها على قروض وتم منحها الضمان ضمن اطار ضمان اطار ضمان القروض بواقع (61)قرضا.

أساليب جمع البيانات:تعتمد هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات

أ- البيانات الثانوية(secondary data):- ويشمل هذا المصدر على المراجعة والمسح للدراسات النظرية والميدانية والالكترونية والنشرات والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بالدراسة مثل : البنك المركزي الاردني,دائرة الاحصاءات العامة,بنك الانماء الصناعي.الخ).جميع تقارير البنوك والمؤسسات المشمولة في عينة الدراسة,وذلك تمهيدا لوضع الأسس العلمية أو الاطار النظري للدراسة وصولا الى فرضيات مدروسة مستمدة من مراجعة الادبيات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- البيانات الأولية(primary data).وهذا عن طريق اتبيان معزز للنموذج الاقتصادي,متضمنا(20)عبارة تم توزيعها على أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية المتعاملين مع المؤسسات في عينة الدراسة بواقع(220) استبانة بلغ معدل استجابتها (79%),حيث تم اختبارها بواسطة معامل كرونباخ ألفا,حيث كانت مقبولة (أعلى من 60%)احصائيا(sekeran,2005)

أسلوب ومنهجية الدراسة: تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي والاحصائي القياسي لتفسير بعض المؤشرات والعلاقات المرتبطة بمتغيرات الدراسة وقد تم الاعتماد بشكل اساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية(ols) من جانب,وتحليل نتائج اختبار الفرضيات احصائيا من جانب أخر.

الإطار النظري والدراسات السابقة:-

تعريف مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية

لقد تبين أن المعايير المستخدمة لتمييز مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية عن غيرها من المؤسسات قد تختلف من بلد لآخر، إذ أن كثيراً من المؤسسات قد تبدو كبيرة أو صغيرة نسبياً تبعاً لاختلاف المعيار والنشاط المستخدم، ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية ما يلي: معيار عدد العاملين، الإيرادات، درجة التخصص في ادارة التسويق، حجم رأس مال المستثمر، القيمة المضافة، وأخيراً معيار مستوى التقدم التكنولوجي.(Cox & Brittain, 2004).

ويختلف الاستناد إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد الى آخر أو من وضع اقتصادي لآخر، بل وباختلاف الغرض من البحث والدراسة في الدولة الواحدة. وتعتبر مؤسسة تجارة التجزئة الغذائية هي احدى قنوات التوزيع التي يتم من خلالها نقل السلع الغذائية من المنتج الى المستهلك النهائي.(Cummins & Maliantyre, 2000) ولأغراض هذه الدراسة سيتم تحديد مفهوم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية اعتماداً على تحديد دائرة الاحصاءات العامة على أساس معيار عدد العمال نظراً لبساطة هذا المعيار وسهولة حصره وإحصائه للمقارنة بين المشروعات، وكونه أقرب الى الواقع وهو الأكثر شيوعاً في الدراسات النظرية والتطبيقية، إضافة الى أنه المعتمد من قبل دائرة الاحصاءات العامة لجمع البيانات في المسوحات والتعدادات لجميع المنشآت مع عدم تأثره بتقلبات الأسعار أيضاً.(دائرة الإحصاءات العامة، قسم التجارة الداخلية، 2007).

لقد اعتمدت العديد من الأبحاث على تصنيف دائرة الإحصاءات العامة، كون هذه الدائرة ومنذ عام 1974م تعتمد مقياس أقل من (5) لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية الصغيرة الحجم، في حين تعتبر المؤسسات المتوسطة هي التي تستخدم (5-9) عاملاً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤسسات الكبيرة تلك التي تستخدم أكثر من (9) عمال. وانطلاقاً من ذلك فإن تجارة التجزئة الغذائية تمثل الحلقة الأخيرة من حلقات التوزيع في نظام تسويق السلع الغذائية، فهي النشاط القادر على تحقيق حالة من التوازن الكيفي والكمي بين قدرة المستهلكين النهائيين في الأسواق المستهدفة على الشراء وبين عرض السلع الغذائية، وتتضح مهام تجارة التجزئة الغذائية في أنها تقوم بشراء تشكيلة واسعة من السلع الغذائية من مؤسسات تجارة الجملة بهدف اعادة بيعها الى السوق الاستهلاكي من أجل إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم بما يضمن لمؤسسة تجارة التجزئة الغذائية تحقيق الربح ورفع الحصة السوقية.(Crawford, 1997).

أهداف ضمان القروض لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية

غالباً ما تصمم برامج ضمان القروض لتحقيق هدف عام يتعلق بمشاريع تجارة التجزئة الغذائية، حيث تقوم برامج مخاطر القروض بالعمل على تخفيف حدة متطلبات المؤسسات المصرفية المقدمة للقروض من توفير الضمانات من قبل المقترض أو مالك المشروع والذي غالباً ما يكونوا عاجزين عن توفير مثل هذه الضمانات: كما تقوم هذه البرامج على توفير الضمانات للمؤسسات المصرفية ولا سيما البنوك التجارية، لتمويل الموجودات حيث يختلف هذا الوضع من منطقة لأخرى. ومما يلاحظ على هذه البرامج الخاصة بضمان القروض أنها تساعد على تغطية معظم الخسائر الناجمة عن حالات تعثر مالك المشروع الذي قد يواجه صعوبة في عملية السداد، وتعمل هذه البرامج على تشجيع وتحفيز المؤسسات المصرفية لدعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية وإقراضها بما يناسبها، وذلك من أجل تنمية وتطوير مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية المملوكة من قبل أصحاب الدخول المتوسطة لخلق قنوات تعامل مع البنوك التجارية تتمثل في توجيه المزيد من التمويل نحو مشاريع التجزئة الغذائية. (Amir program, 2001).

ويلاحظ على أهداف هذه البرامج أنها تتبع من الأهمية الاقتصادية الاجتماعية لها حيث أن الفكرة الأساسية من وجود برامج لضمان القروض ومخاطرها تتمثل في خلق نوع من التوازن بين حجم القروض لمشاريع التجزئة الغذائية، إضافة إلى الحد من توجه المؤسسات المصرفية نحو المشاريع المتعلقة بغير تجارة التجزئة الغذائية على اختلاف أنواعها، بسبب تدني درجة المخاطرة في هذه المشاريع ولسهولة تعاملها مع المصرف التجاري، وتشير البيانات المتوفرة عن نشاط المصارف التجارية في الأردن،الى مدى محدودية نصيب مشاريع تجارة التجزئة الغذائية من إجمالي حجم الائتمان الذي توفره تلك المؤسسات المالية والبنوك التجارية، مقارنة مع حجم الائتمان الذي تقدمه لمشاريع تجارة التجزئة غير الغذائية، وقد جاء اهتمام برامج ضمان القروض المنفذ من قبل شركات الضمان المتخصصة بدعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product ورفع معدل النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بخصوص برنامج ضمان مخاطر القروض لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية

يعتبر نشاط برنامج مخاطر القروض من الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد المحلي، وفيما يتعلق بنشاط هذا البرنامج في قطاع التجزئة الغذائية، فقد تلقى البرنامج المنبثق عن الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة متخصصة ومنفذة لهذا البرنامج في الاردن عدداً من الطلبات في مختلف مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، حيث بلغ عدد طلبات الاستعلام التي تلقاها برنامج ضمان القروض من المصارف التجارية شركة ضمان القروض في اتفاقية ضمان مخاطر القروض التجارية حوالي 4386 طلب وذلك منذ تأسيس الشركة في آب عام 1994م حتى نهاية عام 2008م، بهدف ضمان مخاطرها لتقديم تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض بحدود 97.8 مليون دينار أردني، ويلاحظ من الجدول رقم (3–1) توزيع طلبات الاستعلام التي تسلمها برنامج ضمان القروض في الشركة.

جدول رقم (3–1)
توزيع طلبات الاستعلام المستلمة منذ تأسيس شركة ضمان القروض حتى عام 2008م

الرقم	الحالة / طبيعة القرض	الطلبات المستلمة		المبالغ المقرضة (القيمة بملايين الدنانير)	رصيد المبلغ المضمون (القيمة بملايين الدنانير)
		العدد	الأهمية النسبية %		
.1	قروض ملغاة من قبل المصارف المالية والتجارية	620	16.2	2.6	1.52
.2	قروض مرفوضة من قبل الشركة المتخصصة	76	1.99	0.8	0.45
.3	قروض مضمونة وقابلة للتنفيذ (منفذة)	2880	75.24	61.2	33.0
.4	قروض تحت الدراسة (قيد التنفيذ لدى المصارف المالية والتجارية)	252	6.58	5.4	0.65
	المجموع الكلي	3828	%100	70.00	35.62

المصدر: الشركة الأردنية لضمان القروض، دائرة الإحصاءات بضمان القروض، عمان، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يتضح من الجدول أن عدد طلبات الاستعلام المنفذة في قطاع تجارة التجزئة الغذائية (3828) قرضاً منفذة ومضمونة من قبل برنامج ضمان القروض في الشركة، تبلغ قيمة المبالغ الممنوحة بحدود (70.00) مليون دينار أردني. أما رصيد المبلغ المضمون فهو ما يقارب (35.62) مليون دينار أردني، بالإضافة إلى 252 طلب قيد التنفيذ لدى البنوك بقيمة إجمالية مقدارها (5.4) كما ان رصيد المبلغ المضمون ما يقارب (0.65). أما ما تم إلغاؤه من المصارف المالية والتجارية من هذه الطلبات فقد وصل عددها إلى (620) طلباً بقيمة اجمالية تقدّر بحوالي (2.6) مليون أردني، وهناك (76) طلب تم رفضه من قبل الشركة المتخصصة.

وعلى هذا الأساس فقد بلغ عدد القروض المضمونة المنفذة وقيد التنفيذ في مشاريع تجارة التجزئة الغذائية (2880+252= 3132) قرضاً بقيمة إجمالية للقروض التي تم منحها تقدّر بـــ (70) مليون دينار أردني ، ولرصيد المبلغ المضمون نحو (35.62) مليون دينار، هذا في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة القرض الذي تم منحه لمشروع تجارة التجزئة الغذائية (19) ألف دينار، وقد تمكنت هذه المشاريع من توفير ما يقارب (18100) فرصة عمل، حيث تم توزيع القروض جغرافياً على مختلف مناطق المملكة ونسبة تكاد تزيد عن النصف في حدود محافظة العاصمة لوحدها، وقد بلغت نسبة القروض من الذكور بحدود (92%) وتبين من البيانات المتوافرة لدى الشركة المتخصصة في ضمان القروض أن نسبة التعثر في مشاريع التجزئة الغذائية الحاصلة على قروض مضمونة من المخاطر تصل ما يقارب (9.5%) وهي تشكل بحدود (38%) من إجمالي التعثر في محفظة الشركة وربما يعود السبب في ارتفاع نسبة تعثر مشاريع التجزئة الغذائية إلى اعتمادها على ظروف عاشتها في بداية التسعينات، حيث تراجعت بسبب الظروف التي شهدتها المنطقة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى ضعف الكفاءات التسويقية والعراقيل الإدارية المختلفة.

وهكذا استمرت الشركة المتخصصة بضمان القروض في العمل على تحقيق المزيد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Palmer & Hartely,2002). ومهما يكن من أمر فإنه بالنسبة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية. فإن هناك ارتفاع في درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بإقراضها، إضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية والمقبولة لدى مالكي هذه المشاريع، إذ ترى معظم البنوك أن الضمان هو الجدار الحائل أمام المتقدمين للحصول على القروض المالية، وبالتالي فهو الوسيلة الوحيدة لدى القطاع المصرفي للتقليل من درجة المخاطرة. فالضمان المناسب مثلاً للقروض قصيرة الأجل لمشاريع التجزئة الغذائية من أجل تمويل المدخرات الأساسية هو الرهن العقاري، أما بالنسبة لمنح القروض اعتماداً على السمعة والأهلية والخبرات والقدرات الفنية وغير ذلك، فهذا أسلوب نادراً ما يتم الاعتماد عليه إذ يصعب تواجده في مشاريع تجارة التجزئة الغذائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في الأردن

تخضع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية الى تمويل من عدد من المؤسسات المالية والمصرفية,وفيما يلي نبذة عن تلك المؤسسات المالية التي خضعت للدراسة:-

البنك الإسلامي الأردني

أما بالنسبة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية ومدى اهتمام البنك الإسلامي الأردني بها فلم يكن هناك توجه مباشر نحو ذلك حتى بداية عام 1994، أي عند استحداث البنك برنامجاً خاصاً لتمويل تلك المشاريع المتعلقة بالحرفيين والنجارين والحدادين والمهنيين وغيرهم لتقديم التمويل اللازم لهم ولمشاريعهم بما يحتاجونه ومنهم أصحاب متاجر التجزئة الغذائية وذلك من خلال قنوات البنك الرئيسية الأربعة المتمثلة بالمضاربة أو المشاركة أو بيع المرابحة أو الاستثمار المباشر. وقد جاء ذلك على شكل سياسة جديدة مساهمة من البنك في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة والأخذ بيد أصحاب المتاجر الصغيرة، ووضعهم على بداية الطريق لتكوين المشاريع التي تخصهم وتفيدهم خدمة لهم ومساهمة في تنمية الاقتصاد الاردني. وقد تم تخصيص مبلغ من أموال البنك الخاصة للإستثمار في هذا المجال. ثم أخذت الفكرة طريقها في التقدم الى أن بلغ إجمالي التمويل المقدم لجميع المشاريع من هذا النوع حتى نهاية عام (2008م) حوالي (4.895.145) مليون دينار أردني، ساهمت في تأسيس ما يقارب (7212) مشروع تجارة تجزئة غذائية وكانت نسبة (81%) منها في إقليم الوسط.

جدول رقم (2-1): القروض الممنوحة من قبل البنك الإسلامي الأردني لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط (ما قبل 2000-2008م)

البيان / السنة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض الممنوحة بآلاف الدنانير
ما قبل عام 2000	1921	690.408
2000	181	213.670
2001	242	203.681
2002	220	212.320
2003	213	221.030
2004	53	123.051
2005	90	212.512
2006	277	314.562
2007	265	229,110
2008	217	241,219
المجموع	3676	2.191.234

المصدر: البنك الإسلامي الأردني، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول رقم (2-1) إلى أن هناك انخفاضاً واضحاً في أعداد القروض الممنوحة من قبل البنك لما قبل عام 2000 م وقد يرجع السبب في ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والظروف التي سادت البلد إضافة إلى حالة الخوف والقلق لدى العديد من المستثمرين خصوصاً في قطاع التجزئة الغذائية و كذلك الى سياسية البنك وتوجهاته نحو الإقراض للمشاريع التي يمكن لها الاستمرار والقدرة على تسويق المنتجات الغذائية حيث يأتي ذلك بعد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والتسويقية والمشورات التي يقدمها البنك لأصحاب تلك المشاريع، فقد بلغت القروض الممنوحة لجميع مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية حدها الأدنى عام 2004م وكان عدد القروض الممنوحة (53) قرضاً لنفس العام، أي نسبة مقدارها (1.66%) أما أعلى نسبة من القروض فقد كانت عام 2006م إذ وصل عددها إلى 277 قرضاً بنسبة (8.66 %) كما بلغت القروض حدها الأعلى في هذا العام أيضاً، وربما يعود السبب في ذلك إلى ازدياد الطلب من قبل قطاع المستثمرين في مشاريع التجزئة الغذائية خاصة بعد ثبات الوافدين على أثر أزمة الخليج في مختلف مناطق المملكة ومنها مناطق إقليم الوسط وانخفاض بعد عام 2007 بسبب مظاهر الازمة الاقتصادية العالمية.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

إن من أهم الأهداف التي أنشئ من أجلها البنك تقديم التمويل اللازم للأغراض الإسكانية، وإيماناً من رؤية البنك نحو دعم وتشجيع قطاع تجارة التجزئة الغذائية فقد تم استحداث مشروع في عام 1995م لتقديم قروض سهلة لجميع المشاريع الصغيرة ومنها تجارة التجزئة الغذائية خصوصاً في المناطق الريفية، وتقديم الخدمات والتسهيلات الائتمانية اللازمة لها، حيث تم منح ما قيمته 658 الف دينار فقط حتى عام 2000م. وهذه نسبة قليلة جداً لما هو مطلوب فقد غطت هذه القيمة 62 متجراً غذائيا بلغ عدد القروض التي منحها البنك حتى عام 2000 لتلك المشاريع 121 قرضاً بقيمة اجمالية مقدارها (2.1) مليون دينار، وتم توجيه ما نسبته (83%) بالدرجة الأولى نحو إقليم الوسط، إضافة إلى أن البنك يعتمد بالدرجة الأولى على توفر ضمانات أساسية لدى صاحب المشروع، الأمر الذي يصعب توفره باعتباره أحد مشاكل مشاريع التجزئة الغذائية، حتى وان توافرت هذه الضمانات فهي ضعيفة جداً ولا تتماشى مع سياسة البنك الاقراضية.

مؤسسات الإقراض المالية غير المصرفية في الاردن

صندوق التنمية والتشغيل

يعتبر صندوق التنمية والتشغيل من أهم مؤسسات الاقراض المالية الحكومية التي يمكن لها أن تساهم في تمويل ودعم تجارة التجزئة الغذائية وبضمانات مالية ميسرة للحد من مشكلتي البطالة والفقر . ويهدف الصندوق بالدرجة الاولى الى تقديم يد العون والمساعدة للأفراد والأسر الفقيرة التي يقل متوسط دخلها الشهري عن (120) دينار أردني مع اهتمامه الجاد بالمناطق التي تتصف بمعدلات مرتفعة من البطالة والفقر والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمتاز ببعدها الجغرافي وانخفاض نموها الاقتصادي على أن تعطى الأولوية لمن لا عمل له والمؤهلين تسويقياً لإدارة مشاريع التجزئة الغذائية، ومن أهم ما يعتمد عليه الصندوق في تقييم مشاريع التجزئة الغذائية المقترحة لديه، أن يستهدف هنا المشروع تعظيم المردود الاجتماعي من خلال التركيز على فئات الدخل المتدني والفئات العاطلة عن العمل وأن يكون المشروع قابلاً للتسويق والتطوير بحيث تولد فرصة عمل جديدة ودخل شهري مقبول وثابت مما يجعل المشروع مجدياً اقتصادياً وتسويقياً، اضافة الى تقديم واعطاء القروض المالية للمناطق المحرومة والأكثر فقراً لاقامة مؤسسات تجارة تجزئة غذائية بشروط سهلة وميسرة اما للأفراد بشكل مباشر من خلال الصندوق بحيث تتراوح قيمة القرض ما بين (2500–4500) دينار اردني، أو عن طريق إحدى الجمعيات التالية المعتمدة لدى الصندوق على ان يكون الحد الأقصى لقيمة القرض (2000) دينار اردني:

1. مؤسسة نور الحسين
2. مؤسسة نهر الأردن
3. مؤسسة إرادة للتنمية البشرية
4. مؤسسة الإقراض الزراعي
5. المؤسسة التعاونية الأردنية
6. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
7. الصندوق الأردني الهاشمي
8. صندوق الحرفيين في بنك الانماء الصناعي

إن مالك المشروع المقترض في هذه الحالة يقوم بتقديم الضمانات الضرورية المعتمدة لضمان حق الصندوق بالتصديق والتسديد كالضمانات الشخصية أو العقارات أو الأراضي، ويتولى صندوق التنمية والتشغيل في النهاية الصرف لكل فرد أو كل مؤسسة وسيطة حسب أسلوب الصرف والمبلغ الموافق عليه لكل قرض. وتشير البيانات إلى أن إجمالي ما قدمه الصندوق من التمويل اللازم حتى عام 2008 يقدر بحوالي 14.8 مليون دينار اردني لإقامة 2005 مشاريع مختلفة وتشكل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية (52%) من مجمل هذه القيمة، علماً بأن الصندوق قد أضاف عملية تقديم تمويل مشاريع التجزئة الغذائية بعد شهر آذار لعام 1991 وقد نالت مشاريع التجزئة الغذائية في اقليم الوسط ما نسبته (83%) من المشاريع الكلية وكان نصيب المشاريع الغذائية لتجارة التجزئة الغذائية الصغيرة ما نسبته (23.4%) من المشاريع الكلية. ويبين الجدول رقم (2–2) توزيع مشاريع التجزئة الغذائية التي تم تمويلها بواسطة الصندوق على مختلف محافظات الوسط في المملكة خلال الفترة (1996–2008م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2-2)

توزيع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية من قبل صندوق التنمية والتشغيل على جميع محافظات الوسط في المملكة خلال الفترة (1996-2006م)

"قيمة التمويل بالألف دينار أردني"

السنة / المحافظة	1996		1997		1998		1999		2000		2001		2002	
	عدد المشاريع	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
العاصمة	1	09	3	01	4	03	4	05	5	11	06	15	11	19
الزرقاء	2	2	5	4	6	8	6	1	8	9	3	1	9	5
البلقاء	2	3	4	5	6	6	7	8	1	1	1	3	9	8
مأدبا	1	0	2	1	8	4	9	11	2	3	6	5	2	9

	2003		2004		2005		2006		2007		2008	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
	31	21	40	22	49	30	53	39	37	47	39	55
	5	6	9	6	9	8	2	0	5	6	8	12
	5	9	9	1	03	5	12	5	18	13	21	18
	9	1	5	1	1	3	6	6	8	9	11	14

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل، الاردن، قسم الحاسب الالكتروني، عمان، السنوات (1996-2007)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول رقم (2–2) الى عدد مشاريع تجارة التجزئة الغذائية، وقيمة التمويل المخصصة لها في اقليم الوسط،ويتضح من ذلك الجدول أن عدد مشاريع تجارة التجزئة الغذائية التي يقوم بتمويلها صندوق التنمية والتشغيل منذ بدايته بالاقراض قد وصل إلى (2661) مشروعاً ومن الملاحظ أيضاً أن معظم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية تتركز في محافظة العاصمة حيث بلغ عددها (1257) مشروعاً تمثل ما نسبته (47.24%) من المجموع الكلي لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية التي يمولها صندوق التنمية والتشغيل في محافظات وسط الأردن. وتليها بعد ذلك محافظة البلقاء ونسبتها (25.19 %) ثم الزرقاء بنسبة (15.83 %) أما أقل المحافظات نسبة فهي مأدبا بواقع (11.74%). وهناك من ينظر إلى هذا الصندوق على أنه من أهم المؤسسات الحكومية الرسمية التي تعتبر عاملاً مساعداً في إقامة مشاريع التجزئة الغذائية بشكل مباشر في مختلف مناطق الدراسة.

مؤسسة نور الحسين

إن مؤسسة نور الحسين كمؤسسة تنموية غير حكومية وغير ربحية، تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها على البعدين الوطني والدولي وتقديم خدماتها (العينية والنقدية) في كافة المجالات الإنتاجية والتسويقية، وتلعب هذه المؤسسة دوراً فعالاً في مجال تطوير مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية من خلال مشروع تحسين نوعية الحياة الذي يمارس أعماله في (29) قرية في مختلف المناطق حيث يهدف هذا المشروع وغيره من المشاريع التنموية إلى تشغيل الأيدي العاملة ومحاربة البطالة وتثبيت المواطنين في القرى للحد من الهجرة إلى المدنية بالإضافة إلى رفع مستويات المعيشة وزيادة وتنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة. كما تهدف هذه المؤسسة من خلال القروض التي تقدمها بضمانات إلى تعزيز الاتجاه الاستثماري التسويقي لتجارة التجزئة الغذائية وتمكين المقترضين العملاء من الاعتماد على الذات واستثمار الموارد المحلية والذاتية المتوفرة والوصول إلى أسواق تجزئة غذائية تتوافق وأسواق الدول المتقدمة وبضمانات ميسرة.

لقد قام مشروع تحسين نوعية الحياة التابع لمؤسسة نور الحسين منذ عام 1989 بإنشاء صناديق تنمية وتسويق في القرى المحلية لضمان عملية الإقراض في مختلف مواقع المملكة. ويعتبر برنامج صناديق تنمية القرى بمثابة جهد منظم تقوم به مجالس التنظيمات المحلية الخاصة من أجل التوجيه والإرشاد والتدريب ثم المراقبة ومتابعة الأداء، أما برنامج صناديق الائتمان فهو برنامج إقراضي يتم تنفيذه بتمويل من صندوق التنمية والتشغيل من خلال قرض مالي بقيمة (220) ألف دينار. ويتمحور إقراض هذه الصناديق كما يظهر في الجدول رقم (2–4) بالاضافة إلى المشاريع الحرفية الداعمة لتجارة التجزئة الغذائية التي تساعد في التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، وقد كانت القروض موزعة على مختلف محافظات إقليم الوسط وفقا لثلاثة مستويات (صغيرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوسطة، وكبيرة الحجم) حيث بلغ المعدل الاقراضي بحدود (2560.66) دينار أردني للقرض الواحد.

جدول رقم (2-4)

توزيع القروض الممولة من صناديق الائتمان التابعة لمؤسسة نور الحسين على قطاع تجارة التجزئة الغذائية حسب محافظات إقليم الوسط لعام 2008

البيان / المحافظة	عدد المشاريع الخاصة بتجارة التجزئة الغذائية	الأهمية النسبية%	قيمة القرض بالدينار الأردني	الأهمية النسبية%
العاصمة	31	41.89	95620	56.46
الزرقاء	22	29.73	56428	29.78
البلقاء	14	18.92	20921	11.04
مأدبا	7	9.46	16520	8.72
المجموع	74	%100	189489	%100

المصدر: مؤسسة نور الحسين، الأردن، قسم الحاسب الالكتروني، عمان، التقرير السنوي لعام 2008 م

إن من أهم ما يميز الإقراض الصغير المقدم من قبل مشروع تحسين نوعية الحياة في مؤسسة نور الحسين هو أن كلاً من الرجل والمرأة يستفيد على حد سواء باعتبار أن الأسرة هي وحدة الانتفاع، حيث بلغ مجموع الأسر المستفيدة بحدود (1938) مستفيداً موزعة قروضه على عدة مجالات وقد تركزت فئة من قروضها على دعم وتسويق تجارة التجزئة الغذائية، إضافة إلى تعزيز القدرة الذاتية على المشاركة في اتخاذ القرارات والتعامل مع سوق مستهدف قد يكون بأمس الحاجة إلى الدعم والإقراض المالي وتوفير فرص العمل والضمانات اللازمة ضد مخاطر القروض التي تتوافق مع القدرات التقنية.

الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

لقد تم تأسيس الصندوق عام 1977 وقد قام منذ تأسيسه بإنشاء (50) مركزاً للتنمية الاجتماعية في كافة أنحاء المملكة وقد كانت حصة إقليم الوسط قريبة من النصف (47%)، ويقوم هذا الصندوق كغيره من مؤسسات التمويل بتقديم القروض للراغبين من المتدربين لإنشاء أو توسعة مؤسسات خاصة بتجارة التجزئة الغذائية، ويعتبر الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من أهم المنظمات غير الحكومية التي تمتلك القدرة في تسويق تجارة التجزئة الغذائية وتخفيف أعباء الفقر والحد من البطالة عند فئات الدخل المتدني، كون هذا الصندوق هو الجهة الوحيدة للاهتمام المنظم بتطوير المهن والحرف والتجارة وتسويقها بعيداً عن تحقيق الربح، إذ يقوم بمساعدة الأفراد والأسر الفقيرة في الحصول على المتطلبات الضرورية اللازمة لإقامة مشروع تجارة تجزئة غذائية مدرّ للدخل وله القدرة أيضاً على المساهمة في توفير فرص عمل ذاتية وعائلية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية والخدمات التسويقية والتقنية والمعلومات والدراسات والمساعدة في تسويق السلع الغذائية، إضافة إلى تقديم القروض والتسهيلات المادية لشراء أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استئجار معدات أو مواد خام، ويأتي اهتمام الصندوق بقطاع التجزئة الغذائية من مبدأ الحفاظ على بعض المهن والحرف والمهارات التسويقية المتمثلة في جزء منها في تجارة التجزئة الغذائية، نظراً لأنها تسهم في كبح جماح الهجرة من مناطق الريف والبادية الأردنية إلى مراكز المدن عند استقطابها لمصادر العمالة المحلية، مما يساعد على إيجاد التوازن في قطاع التجارة ككل والمجتمع بأكمله.

الشركة الأردنية لضمان القروض

تأسست هذه الشركة كجهة خاصة لتنفيذ برنامج ضمان القروض برأس مال قدره 10 ملايين دينار أردني وقد كانت مساهمة الحكومة الأردنية ممثلة بالبنك المركزي بمبلغ (4.775) مليون دينار تدفع من أصل المنحة المقدمة بموجب اتفاقية ضمان القروض الموقعة مع وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي (USAID) وقد جاء تأسيسها لممارسة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف الى تنشيط ضمان القروض، والتغلب على الصعوبات التي تعترض عمل مشروع ضمان القروض من ناحية، والتوسع في نشاط المشروع ورفد القطاع المالي – المصرفي بكل ما هو جديد وحديث من أدوات العمل المصرفي من ناحية أخرى، وتهدف هذه الشركة في الحقيقة الى تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف لعل أهمها : (World Bank, 1997)

1. العمل على تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية في جميع القطاعات الاقتصادية.
2. تحفيز الإنتاج المحلي وتسويقه مع زيادة الطاقة الانتاجية المتأتية من مجمل المشاريع الصغيرة ومنها الغذائية، مما يعمل على تقليل الاعتماد على المستوردات الأجنبية ثم توفر جزء من احتياطات العملات الأجنبية.
3. التوجه نحو تنمية المناطق النائية، والعمل على توفير التمويل اللازم لمجمل المشاريع الصغيرة المتواجدة في هذه المناطق، وذلك تمشياً مع خلق تنمية إقليمية متوازنة في مختلف انحاء المملكة، وبشكل منسق للعمل على زيادة دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي من خلال دعم مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية التي تقوم بإدارتها أو امتلاكها.
4. العمل على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والتقييم المالي لمختلف القطاعات ومنها تجارة التجزئة الغذائية، ثم توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لأي جهة أخرى، بما يضمن ويكفل تحقق غايات وأهداف شركة ضمان القروض.
5. القيام بالإجراءات اللازمة بخصوص تقديم الضمانات لتغطية مخاطر قروض المشاريع الخاصة بالتجزئة الغذائية الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المصرفية المشاركة في التغطية الكلية أو الجزئية، ثم القيام بأعمال وإعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها وتزود المقترض بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

لقد ظهرت مجموعة من الدراسات حول قطاع التجزئة الغذائية، حيث قام الباحثون بإجراء مسح بهدف التعرف على هذه الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث وعنوانه وكان أبرز تلك الدراسات ما يلي:

* دراسة البنك الدولي (1997)، بعنوان "سياسات وآفاق الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة" وتعتبر هذه الدراسة التي تناولت في أحد مواضيعها متاجر التجزئة إحدى المحاولات التي تناولت قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث بنيته المؤسسية وأهميته. وقد وجدت الدراسة أن قطاع المشاريع الصغيرة يعاني من مشكلات تمويلية رئيسية ترتبط مع القطاع المالي وأهمها: تفضيل المؤسسات المالية تقديم خدماتها لأصحاب المشاريع الصغيرة كما أن المؤسسات المالية تتخصص في عملية تقديم القروض بحيث تفقد المشاريع الصغيرة ومنها مشاريع التجزئة الغذائية الاستفادة من هذا التخصص، وأخيراً فقد بيّنت الدراسة أن المؤسسات المالية لم تلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية المحلية، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تشر الى المعيار الذي تم استخدامه في تعريفها لهذه المشاريع.

* دراسة (Batto, D.) (2001) بعنوان Supermarket Merger Enforcement وهدفت هذه الدراسة الى إظهار الأهمية الاقتصادية والتمويلية وكذلك العوامل الأكثر تأثيراً على تنمية وتطوير أسواق السوبرماركت، أو ما يعرف بمتاجر الخدمة الذاتية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التطبيق على (144) محلاً تجارياً ممن تصنف تحت إطار تجارة التجزئة الغذائية وذلك باستخدام أسلوب تحليلي وصفي يعتمد على النسب، حيث بينت نتائج الدراسة أن صناعة السوبرماركت تعد من كبرى الصناعات التي لا تواجه ضائقات مالية في الاقتصاد الأمريكي، كما أن هذه الأسواق من أهم أماكن التسوق بالنسبة للمستهلك الأمريكي مما يحقق ربحاً لها يمثل عائداً للتمويل، وقد بينت النتائج أن حجم المشتريات (الطلب) من منتوجات هذه المحلات هو العامل الأكثر أهمية في التمويل المستقبلي وكذلك في دعم وتطوير هذه المتاجر. وتمثل نسبة المواد الغذائية من المبيعات الأهمية الكبرى بالنسبة لأسواق السوبر ماركت، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن قوة التمويل تساعد في رفع الحصة السوقية والتفوق على المنافسين مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوظيف ما نسبته (20%) من العمالة المستخدمة، إلا أن هذه الدراسة قد أغفلت حجم التمويل المقدّم لمتاجرالتجزئة الغذائية الكبيرة الحجم.

* دراسة AMIR (2001)، بعنوان"الاحتياجات المالية لصغار المقترضين في قطاع المؤسسات الصغيرة في الأردن". تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي قام بها برنامج دعم وتطوير بيئة الأعمال في الأردن، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة في مجال الخدمات والتجارة في أكثر المناطق كثافة بالسكان (العاصمة، إربد، المفرق). وقد بينت الدراسة أن البنوك الأردنية تقدم الكثير من الإقراض صغير الحجم إلا أن هذا النشاط ما زال من الناحية المنهجية نشاطاً هامشياً لا يقوم على أسس منظمة تجعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من غايتها الوصول الى صغار المقترضين وتقديم خطط واضحة للتعرف على المدينين الذين ينطبق عليهم تعريف المشاريع الصغيرة الحجم لأجل التعرف عليهم ومخاطبتهم بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم وأوضاعهم العملية والمالية والجغرافية. وقد توصلت الدراسة في النهاية الى نتيجة هامة مفادها أنه على البنوك الأردنية أن تخصص نسبة من الاقراض من مجمل اقراضها لقطاع مؤسسات التجزئة الغذائية الصغيرة الحجم.

* دراسة الزيادات ونصيرات (2008) بعنوان تحليل أثر العوامل الخارجية على أداء الأنشطة التسويقية لتجارة التجزئة الغذائية في الأردن, هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من العوامل الاقتصادية والقانونية والتنافسية والاجتماعية على أداء الأنشطة التسويقية لمؤسسات تجارة التجزئة الغذائية (الكبيرة، المتوسطة، والصغيرة الحجم) من حيث الربحية وزيادة الحصة السوقية ورفع مستوى المبيعات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع هذه المؤسسات في إقليم الوسط وفق عينة طبقية عشوائية بثلاث مراحل حيث جمعت البيانات بواسطة استبانه معدة لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير الثابت باستخدام برنامج (SPSS). وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة (الاقتصادية، الاجتماعية، التنافسية، القانونية) على أداء النشاط التسويقي لهذه المؤسسات، وقد كان أكثر هذه العوامل تأثيراً هو عامل المنافسة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بتجارة التجزئة الغذائية والكبيرة الحجم، ومن أهم التوصيات التي تناولتها الدراسة العمل على رفع المستوى التعليمي لدى القوى العاملة بنشاط التجزئة الغذائية والتكيف مع التغيرات البيئية التسويقية لنجاح مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية المستقبلي.

* دراسة مبارك (2008) بعنوان " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه الحكومة الجزائية في التنمية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إظهار الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد جاءت أهمية الدراسة كون هذه المؤسسات تستطيع التكيف مع كافة الظروف السائدة وتساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري. وقد أجريت الدراسة على عدد من الجهات التي تقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل: البنوك التجارية، بنوك التنمية، مؤسسات ضمان القروض، المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية. وقد ركزت الدراسة على كل من دور صندوق ضمان القروض للتخفيف من حدة مشاكل التمويل وفق شروط محددة وكذلك صندوق رأس المال المخاطر للمساهمة في ضمانات أنشطة الصناعات التمويلية الغذائية وتخزين المنتجات الفلاحية ومواد التغليف وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العام (2007) قد وصل إلى (251) ضمان استثماري، وهناك العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توقفت نتيجة الضغط الضريبي وهناك تأخر في إصلاح القطاع البنكي و المالي حتى تتمكن هذه المؤسسات من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل مشاكلها التمويلية، ومن أهم التوصيات ضرورة قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية أن تعمل على إعداد آليات مالية جديدة استناداً للتجارب الدولية في تمويل هذه المؤسسات، مع توفير التمويل الضروري وحل مشكلة الضمانات لهذه المشروعات التي تعاني من ضعف المقدرة على تقديم الضمان بشكل فردي، وضرورة تجاوب البنوك مع صندوق ضمان القروض من خلال دراسة طلب القروض بجدية وموضوعية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

ومما يلاحظ على جميع هذه الدراسات أنها لم تتناول موضوع ضمان أثر القروض على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية بشكل محدد. وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، اذ لم تبحث تلك الدراسات في مدى إقبال المصارف الأردنية على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية، حيث اكتفت تلك الدراسات ببعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة بدون اعطائها أي محتوى تحليلي قد يستند الى اختبارات وافتراضات علمية وتطبيقية. كما ان هذه الدراسة تعتبر من اوائل الدراسات التي تتناول موضوع ربط ضمان القروض بتجارة التجزئة الغذائية وتحديدا لاقليم الوسط.

أختبار الفرضيات

التحليل القياسي ومناقشة النتائج

يأتي هذا التحليل القياسي تمهيداً لقياس أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في الأردن،وفقا لبرنامج ((ols)) وقد اشتمل النموذج القياسي للدراسة على ستة متغيرات (6) مستقلة (Independent Variables) ومتغير تابع واحد (Dependent Variable) وذلك من خلال اعتماد النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$LN(VL)= B_0 + B_1k + B_2TL + B_3Fs + B_4NL + B_5Gv + B_6Ex + E$$

حيث يقصد بالرموز أعلاه ما يلي:-

VL: حجم النشاط لبرنامج ضمان القروض أو قيمة القرض المعطى.

K: عنصر رأس المال المستثمر في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

TL: الهدف من القرض.

Fs: الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية للمشروع الخاص بتجارة التجزئة الغذائية.

NL: عدد المُستخدمين في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

GV: قيمة الضمانة المقدمة من قبل المقترض إلى المصرف المالي Guarantee value.

Ex: الخبرات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

E: المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تؤثر على المتغير التابع والتي لم تؤخذ ضمن النموذج أعلاه أو يصعب قياسها.

B0: المقطع الحدي على المحور الصادي Intersection

(B1,2…6): المرونات الحدية أو المعاملات المراد تقديرها في نموذج الدراسة، ومن المتوقع أن تكون قيم بعضها موجبة والأخرى سالبة.Cofficient variables

وسيتم تحليل وقياس الأثر من البيانات الصادرة عن المؤسسات والمصارف المالية، ويجب الانتباه إلى أن المتغير التابع هو متغير كمي، أما المتغيرات المستقلة الستة (6) فيوجد فيها متغيران وهميان (Dummy variables)، حيث تم الاستعانة بهما لأهميتهما في الدراسة، ويشمل كل متغير منهما: الهدف من القرض، وكذلك الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع تجارة التجزئة الغذائية، وقد كان التعامل معهما على النحو التالي:

- **المتغير الوهمي الأول:** الالتزام بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع تجارة التجزئة الغذائية (Fs) حيث يأخذ الرقم 1 إذا كانت الإجابة نعم والرقم صفر اذا كانت الإجابة لا، ويأخذ الرقم 2 إذا كانت الإجابة غير ذلك وهذا نادراً.
- **المتغير الوهمي الثاني:** الهدف من القرض (TL) حيث يأخذ الرقم 1 إذا كان الهدف من القرض هو تأسيس متجر جديد والرقم صفر إذا كان الهدف هو إدخال تحسينات وتمويل رأس مال عامل، أما الرقم 2 فيظهر غير ذلك.

وعليه فإنه يمكن تلخيص نتائج التحليل القياسي وفقاً لبرنامج(ols) كما يلي:

VL= 4228 + 0.19k - 1923TL + 325.8Fs + 99.21NL + 0.31Gv + 704Ex + E

(0.59) (3.2) (-0.5) (0.3) (1.9) (4.8) (2.9)

F. test = 11.9

Adjusted R^2 = (79.39)%

D.W = 1.71

حيث يلاحظ من هذا التحليل أهمية الدور الذي تؤديه المتغيرات المستقلة في التأثير على قيمة القرض الممنوح لبرنامج القروض الموجه لمشروع التجزئة الغذائية، وقد كانت جميع نتائج التحليل القياسي ذات دلالة هامة ومقبولة احصائياً، حيث أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (79.39%) من حركة التغيرات في المتغير التابع، هذا بالإضافة إلى أن معامل (D.W) يقترب من الرقم (2) الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي (Multi collineaxity) بين المتغيرات المستقلة كون قيمة (vif) التي تقيس العلاقة بين المتغيرات المستقلة قد كانت (2.4) وهي اقل من النسبة المقبولة (5) لقياس الاشتراك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطي كما أن اختبار (F) يشير إلى قوة الدلالة الإحصائية لمجمل النموذج مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ويلاحظ من خلال تقدير النتائج أن المتغيرات المستقلة الستة (6) ذات أثر ذو دلالة إحصائية قوية على المتغير التابع حيث تظهر قوية في بعضها وضعيفة في البعض الآخر، فهي قوية جداً مثلاً (4.8) بالنسبة لقيمة الضمانات المقدمة من قبل صاحب المشروع المقترض (GV)، بمعنى أن زيادة قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترض صاحب مشروع التجزئة الغذائي الى المصرف التجاري بنسبة (1%) ستؤدي الى نمو قيمة القرض المقدم (حجم النشاط لبرنامج القروض) بنسبة لا تقل عن (4.8%) وكذلك الحال بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة، إذ نجد مثلاً أن المرونة بالنسبة للهدف من القرض (TL) سالبة (0.5−) أو أقل نسبياً على الأقل من المتغيرات المستقلة الأخرى، بمعنى أنه كلما كان الهدف من القرض في غير الاتجاه الصحيح كلما انخفضت قيمة القرض الممنوحة نسبة (50%)، وهكذا بالنسبة للمرونات الأخرى.

اختبار فرضية الدراسة الأولى ($H0_1$)

وبالعودة إلى اختبار الفرضية الأولى فإنها تنطلق من فرضية العدم ($H0_1$) والفرضية البديلة ($H0_1$) حيث تشير فرضية العدم ($H0_1$) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الستة (6) وبين المتغير التابع (VL) المتمثل بقيمة القرض الممنوحة لمشروع التجزئة الغذائية، أما الفرضية البديلة ($H0_1$) فهي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة (α=0.05) وبما أن قيمة (F. Calculated) أي F المحسوبة تساوي (9.6) وهي أكبر من قيمة (F. tabulated) أي F الجدولية (4.91) عند مستوى دلالة ذو (5%)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (Null – Hypothesis) أو العدمية ونقبل الفرضية البديلة (Alternative hypothesis) (H01)، بمعنى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، ويمكن توضيح هذه العلاقة على النحو التالي:−

هناك علاقة طردية بين برنامج ضمان القروض واتساع حجم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية:

K: عنصر رأس المال المستثمر في مشروع تجارة التجزئة الغذائية.

Fs: التزام المقترض بالجدوى المالية والاقتصادية لمشروع التجزئة الغذائية.

NL: عدد القوى العاملة في المشروع (المُستخدمين)

GV: قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترض صاحب المتجرالغذائي إلى المصرف المالي.

Ex: الخبرات التراكمية السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك علاقة عكسية تظهر بين الهدف من القرض (TL Trend of Loan) والمتغير التابع.

اختبار الفرضية الثانية(H02)

لقد تم اختبارهذه الفرضية من خلال أسلوب الإحصاء الوصفي (Descriptive) المستخدم لأغراض هذه الدراسة والمتمثل بمعاملات استبانة معززة تم الاعتماد فيها على مجموعة من الفقرات لمعرفة كل من معاملي الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لمعرفة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (I.V) على المتغير التابع (D.V) المتمثل في مدى إقبال المصارف المالية على تمويل مؤسسات تجارة التجزئة الغذائية في ظل برامج ضمان القروض، ومن أهم المتغيرات المستقلة المستخدمة لأغراض الدراسة ما يلي:

PL: إن تواجد برنامج لضمان قروض مشاريع تجارة التجزئة الغذائية يقلل من تعثر القروض لدى المصارف المالية.

BM: بسبب إقبال البنوك على منح قروض لمشاريع التجزئة الغذائية من خلال برامج القروض المخصصة لذلك. (Banks Funds)

BB: المبادئ والأسس التي تعتمد عليها البنوك في تحديد الضمانات لبرامج الإقراض (Banks – Principles)

ويلاحظ أن التحليل في هذا الجانب يأتي لإظهار مستوى الأهمية لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في النموذج، علماً بأن الوسط الحسابي (x) يشير إلى مدى تمركز الإجابات حول نقطة المنتصف، حيث تم اعتماد ثلاثة مستويات على عينة عشوائية (أحتمالية) من المستفيدين من برامج الإقراض في إقليم الوسط لقطاع تجارة التجزئة الغذائية لعينة حجمها 221 صاحب مشروع لتجارة التجزئة الغذائية موزعة نسبياً حسب محافظات إقليم الوسط. حيث يتضح من التحليل بانه إذا كان الوسط الحسابي للمتغير أقل من الوسيط فهذا يعني أن استعماله غير مقبول، مما يدل على عدم أخذ المؤسسات المالية المصرفية للمتغيرات المستقلة المستخدمة للتأثير على إقبالها في توفير التمويل المضمون مخاطره من قبل برنامج ضمان القروض، والعكس صحيح. أما الانحراف المعياري (S.D أو σ) فهو يعكس مقدار التشتت في إجابات المؤسسات المالية و البنوك للمتغير الواحد، فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري كلما كانت الإجابات مشتتة مما يدل على وجود اختلافات واسعة بين المؤسسات المصرفية ومقدار تأثرها بالمتغيرات الثلاث المستقلة، فبالنسبة للمتغير الأول مثلاً الذي يشير إلى أن تواجد برنامج لضمان القروض يقلل من تعثر القروض لدى المصارف التجارية والمؤسسات المالية، حيث يتضح بأن الوسط الحسابي لهذا المتغير (2.12) حيث أنها أكبر من نقطة المنتصف المعبر عنها بالرقم (2)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري للمشاهدات (0.89) ويبين الجدول رقم (3–2) قيم كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الوسط الحسابي (x) والانحراف المعياري (S.D) أو الرمز σ بالنسبة لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمستجوبين (البنوك والمستفيدين).

جدول رقم (3-2)
قيم كل مَن (x، σ) للمتغيرات المستقلة الخاصة بالمستجوبين (البنوك، والمستفيدين)

البيان المتغير المستقل	الوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري (σ)	النتيجة
PL	2.12	0.92	قبول
BM	1.98	0.90	رفض
BB	1.88	0.91	رفض

ويلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أن المتغير الأول مقبول تماماً، أما المتغير الثاني فهو قريب من درجة القبولية، في حين أن المتغير الثالث قد يكون غير مقبول في عملية التحليل. وعند اختبار هذه الفرضية يلاحظ أن (H0) تشير إلى أن تدني نسبة التعثر في المصارف التجارية نتيجة لضمان مخاطر ما تقدمه من تمويل لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية لا يؤثر على مدى إقبال البنوك والمؤسسات المالية نحو توفير مزيد من التمويل لهذه المشاريع، هذا وقد بلغت قيمة المتوسط العام للمتغيرات الثلاث (Xi) لإجابات التساؤل (2.3) وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري (σ) نحو (0.89). أما قيمة t المحسوبة t. calculated فقد كانت (1.56) وبمستوى ثقة (95%) أي مستوى دلالة (5%) علماً بأن قيمة t الجدولية (t- tabulated) قد بلغت 1.92 وبما أن t-tabulated>t-calculated or 1.92>1.56 فإننا نرفض الفرضية البديلة (H1) (Alternative hypothesis) وتقبل الفرضية العدمية (Null – hypothesis) عند مستوى دلالة يساوي (α=0.5) مما يعني أن تدني نسبة التعثر في القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية وتحت مظلة برامج القروض ستؤدي حتماً إلى إحداث أثر ذو دلالة إحصائية على مدى إقبال المؤسسات المالية و المصارف التجارية نحو توفير مزيد من التمويل لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية.

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في الأردن وتحديداً في إقليم الوسط من خلال الاعتماد على أسلوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل القياسي والوصفي لتحقيق هذه الدراسة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات، وحسب ما هو مبين تالياً:

النتائج

يمكن تلخيص نتائج أهم ما ورد في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. تتسم مشاريع تجارة التجزئة الغذائية باختلاف أحجامها وأنواعها بأهميتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن هناك أثر سلبي لتحليل الهدف من القرض في القرار المتخذ من برنامج ضمان القروض في المؤسسات المالية والمصرفية في الموافقة على إخضاع القرض لبرنامج ضمان المخاطر.
2. هناك أثر ايجابي للقوى العاملة في مشروع تجارة التجزئة الغذائية الراغب مديره أو صاحبه في الحصول على تمويل إقراضي تحت مظلة برنامج ضمان القروض، كما تجني المصارف التجارية والمؤسسات المالية على العديد من الفوائد مقابل تعاملها مع برنامج ضمان القروض، وهذا هو الدافع وراء تعاملها هذا، حيث أن هذه الفوائد لها أثر ذو دلالة إحصائية، كونه في حال تعثر المقترض، فإن المصرف المالي يتمكن من الحصول على قيمة ما يضمنه برنامج ضمان القروض دون الدخول في عملية تسييل أصول وضمانات المقترض من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية مما يؤدي إلى زيادة الوقت الذي تتعطل فيه أموال المصرف، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تحصل عليها هذه المؤسسات من قبل البنك المركزي. ولكن لابد من التأكيد على أن تعامل هذه المؤسسات المالية, البنوك يجب أن يكون مع مشاريع تجارة التجزئة الغذائية المجدية اقتصادياوالتي تسهم في توفير فرص عمل.
3. إن الخبرات التراكمية للمقترض، وتحديداً في مجال تجارة التجزئة الغذائية، ذات أثر مهم في قرار برنامج ضمان القروض الذي تتعامل معه المؤسسات المالية، حيث يكون البرنامج أكثر أمناً في ضمانة لمخاطر قرض يتمتع طالبه بالمقدرة على إدارة القرض التي يحصل عليه من المؤسسات المصرفية.
4. الإشارة إلى أهمية رأس المال كعامل مساعد في الحصول على القرض لمشروع تجارة التجزئة الغذائية، إذ يعكس هذا حجم المشروع ومستوى نشاطه الاقتصادي وهيكل التحويل الخاص بمشروع التجزئة الغذائية.
5. هناك أثر ايجابي للضمانات المقدمة من قبل المقترضين من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية تحت مظلة برامج ضمان القروض على قرار برنامج ضمان القرض لكل مشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

استناداً لما ورد في محاور هذه الدراسة، وبناءً على نتائج التحليل المتعمقة بأثر ضمان القروض على تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية في إقليم الوسط في الأردن، فإنه من الممكن لهذه الدراسة أن توصي بما يلي:

1. من الضروري أن تقوم المؤسسات المالية الأردنية بتخصيص نسبة من مجموع إقراضها لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية بشكل عادل بين المحافظات.
2. يفضل تحديد تعريف جيد للضمانات من خلال التخلي عن طلب الضمانات التقليدية من عقارات وأصول. وربط منح القروض لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية بالجدوى المالية والاقتصادية لتلك لمشاريع ، وذلك من خلال تسهيل مهمة المستثمر في الحصول على القروض المالية.
3. إنه من حيث واقع تجربة المصارف في الأردن ولا سيما شركة ضمان القروض في تمويل مشاريع تجارة التجزئة الغذائية، فإنه لا بد من التركيز على الإقراض النوعي وبيان مقدرة المشروع على تسويق سلعه الغذائية.
4. ضرورة تركيز شركة ضمان القروض على رأس مال المشروع الفعلي في التجزئة الغذائية وعدد العاملين فيه وأثره في قرار برنامج ضمان القرض، نظراً لأهمية هذه المشروعات من جانب ومساعدة البرنامج من جانب آخر في توفير التمويل لهذه المشروعات مما يخلق ويحافظ على فرص العمل القائمة ثم الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
5. العمل على تخفيف سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض الممنوحة لمشاريع تجارة التجزئة الغذائية خصوصاً الصغيرة الحجم فيها، والتي يتم ضمان مخاطرها من قبل شركات ضمان القروض المتخصصة كونها تتحمل أخطاراً اكبر. مع ضرورة أن يشعر المقترض من أصحاب مشاريع التجزئة الغذائية بالمزايا والخدمات المتحققة له من خلال برنامج ضمان القروض المنفذ من قبل الجهات المصرفية.

قائمة المراجع العربية:

- أبو رمان، أسعد (2003)، تقييم اتجاهات المستهلك في متاجر الأقسام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الإنسانية، م6، ع1، ص ص: 9–12.
- دائرة الاحصاءات العامة، عمان، تقارير سنوية مختلفة. قسم التجارة الداخلية. بيانات غير منشورة.
- السيد علي، محمد أمين (2001)، المفهوم الحديث للتسويق في القطاع الغذائي في الأردن، الإداري، ع 85. ص ص: 2–10.
- الزيادات، محمود و النصيرات، فاطمة (2008)، تحليل أثر العوامل الخارجية على أداء الأنشطة التسويقية لتجارة التجزئة في الأردن، بحث علمي محكّم مقدّم في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، جامعة الزرقاء الخاصة 6–7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيار، 2008، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، الجزء الثاني، تحرير محمود الوادي وآخرون.
- مبارك، بوعشة (2008) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث علمي مقدّم في المؤتمر الدولي بعنوان قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، جامعة الزرقاء الخاصة، 6-7/أيار/2008، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، الجزء الثالث، تحرير محمود الوادي وآخرون.
- غرفة تجارة عمان، (2005)، قطاع المواد الغذائية: أهميته، المعوقات التي تواجه نموه، توصياته، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان، ص ص: 6-11.
- **الوثائق والتقارير الرسمية**
- بنك الإنماء الصناعي، عمان، قانون بنك الإنماء الصناعي رقم 5 لسنة 1972.
- بنك الإنماء الصناعي، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- بنك تنمية المدن والقرى، عمان، المطبعة الوطنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- صندوق التنمية والتشغيل، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- صندوق المعونة الوطنية، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- مؤسسة نور الحسين، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- الشركة الأردنية لضمان القروض، عمان، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

قائمة المراجع الأجنبية

1- Access to Microfinance and Improved Implementation of policy reform (AMIR program) funded by U.S Agency for International Development, The Demand for micro Financial Services in the Micro and Small Scaled Enterprise Sector in Jordan, Final report, (2001).
2- Batto, D.A, (2001), Supermarket Merger Enforcement, Journal of Public Policy and Marketing, V.20, n.1 pp:3-5.
3- Cox, p. & Brittain, p., (2004), Relating an Introduction, prontic Hall, 5ed, pp: 389-393.
4- Craw ford, I.M, (1997), Agricultural and Food Marketing Management, Rome,p.8.
5- Cummins, S. & Macintyre, S., (2000), The location of food store in Urban Areas: A case study in Glasgow, British food Journal, V. 101, N.7, (online) cited on April 18, 2006, Available: file http://www.lycos.com. Pp: 1-2.
6- Food Marketing Institute (FMI), (2005), Food Retelling in the 21st Century retiling a consumer Century, USA (on line) cited on May 22, (2006) Available: File http//www.fmi.org. pp: 1-2.
7- Palmer, Adrine & Hartley, bob, (2002), The Business Environment, 4ed, The Mc Grew – Hil companies, USA, pp: 420-424.
8- World Bank, (1997), policies & prospects for small and medium scald Manufacturing Industries, Jordan, Report N. 6848 – Jo.
9- sekeran-umq,(2005),Research methods for business:Askill bulding Approach,(4th ed)New-york,John wiley and sons,Inc,pp:221-225

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com